

مواطن الخلاف التفسيري في سورة الأنبياء: دراسة تطبيقية مقارنة في

الآية 95[○]

سرا عبد الحميد كردي¹، جهاد محمد النصيرات²

(Sites of Exegetical Disagreement in Sūrat al-Anbiyā': A Comparative Applied Study in Verse 95)

Sura Abd AlHameed Kurdi, Jihad Mohammad AlNusairat

ABSTRACT

This study presents an applied model for comparative Qur'anic exegesis, It examines the sites of exegetical disagreement in Sūrat al-Anbiyā', selecting in particular the verse: "And it is forbidden for a town which We have destroyed that they will not return" (al-Anbiyā' 21:95), through a comparative applied study that aims thereby to identify the thematic unity of Surah Al-Anbiya, determine points of dispute within the verse, identify resulting exegetical opinions, present and discuss their evidence, and reach a preferred interpretation. The researchers employed inductive, deductive, critical, and comparative methods. The study concludes that the central theme of the surah is warning, and that the points of dispute in the verse are four: ḥarām, ahlaknāhā, lā, and yarji'ūn. From exegetical interpretations of these points, five opinions emerged: (1) it is impossible for a destroyed town to return to worldly life; (2) it is impossible for a town decreed for destruction to return to faith after disbelief; (3) it is obligatory that a destroyed town not return to worldly life; (4) it is obligatory that a town decreed for destruction not return to faith after disbelief; (5) it is impossible that a destroyed town not return to God through resurrection on the Day of Judgment. The researchers ultimately excluded three opinions and reconciled between two based on established principles.

○ This article was submitted on: 08/11/2025 and accepted for publication on: 24/04/2026.

¹ **Corresponding Author**, Researcher and Tafsir PhD student, Faculty of Sharia, The University of Jordan

Email: suraakurdi@gmail.com

² Tafsir and Quranic Science Professor, Faculty of Sharia, The University of Jordan

Email: jh_alnu@yahoo.com

Keywords: *Qur'anic Exegesis; Comparative Exegesis; Exegetes opinions; Surah Al-Anbiya; [21:95]*

ملخص

في هذه الدراسة كنموذج تطبيقي لمنهجية البحث في التفسير المقارن؛ فتناولت مواطن الخلاف التفسيري في سورة الأنبياء مختارةً منها قوله تعالى: ﴿وَحَرَامَ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَهْمُ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95] بدراسة تطبيقية مقارنة تهدف من خلالها إلى: تشخيص الوحدة الموضوعية لسورة الأنبياء، والوقوف على مواطن النزاع في الآية، و لتالي معرفة الأقوال التفسيرية المترتبة عليها، وكذلك عرض أدلة الأقوال التفسيرية ومناقشتها، وبناء على ذلك التوصل إلى رأي مختار فيها. وفي محاولة الباحثان لتحقيق هذه الأهداف اعتمدا على مناهج علمية مختلفة تمثل بالمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج النقدي، والمنهج المقارن. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنّ محور سورة الأنبياء قائم على الإنذار، وأنّ مواطن النزاع في الآية تمثلت في أربع: ﴿وَحَرَامَ﴾، و ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، و ﴿لَا﴾، و ﴿يَرْجِعُونَ﴾، وانبثق عن اختيار المفسرين بين الاحتمالات الواردة في مواطن النزاع خمس أقوال تفسيرية في الآية؛ أولاها أنها على معنى: ممتنع على قرية أهلكتها أنهم يرجعون إلى الدنيا، و نبيها أنها على معنى: ممتنع على قرية قدر إهلاكها أنهم يرجعون إلى الإيمان بعد الكفر، و لثها أنها على معنى: واجب على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى الدنيا، و رابعها أنها على معنى: واجب على قرية قدر إهلاكها عدم رجوعهم إلى الإيمان بعد الكفر، و خامسها أنها على معنى: ممتنع على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى لبعث يوم الحساب. وقد قام الباحثان في النهاية ستبعاد ثلاثة أقوال، و لتوفيق بين قولين منها لاعتماد على القواعد والضوابط.

كلمات دالة: التفسير، التفسير المقارن، أقوال المفسرين، سورة الأنبياء، ﴿وَحَرَامَ عَلَى

قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَهْمُ لَا يَرْجِعُونَ﴾

1. المقدمة

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف:1]،
والحمد لله الذي بعث به نبيه صلى عليه وسلم بشيرًا ونذيرًا ﴿ وَدَاعِبًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ
وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ [الأحزاب:46]، وبعد؛

فلمَّا كان هذا الكتاب دستورًا شاملًا لحياة الإنسان لتحقيق خلافته في هذه الأرض
على أكمل وجه ممكن، وليوصله تباعه إلى أعالي الجنان، هيأ له تعالى من يفسر آته،
ويوضح مفرداته، ويكشف عن هدا ته؛ فكانت في ذلك حركة العقل البشري الناقص
المحدود في محاولة فهم كلام الكامل الواسع؛ ولذلك تعددت الأفهام وتنوعت، كُلتُ
منها يُحاول الوقوف على مراد بحسب ما يتأتى له، ومن هنا نشأ علم هو قدسٌ في
تطبيقه، جديدٌ في صياله والعناية به قام في صلبه على دراسة الآراء التفسيرية المتعددة
في آت الكتاب الحكيم دراسةً مقارنةً للتوصل إلى أكثر الآراء انضباطًا وتلاؤمًا مع
سياق السورة ومحورها وموضوعاتها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقدم نموذجًا تطبيقيًا
وتتناول مواطن الخلاف التفسيري في سورة الأنبياء مختارةً منها قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ
عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَهْمُ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء:95] بدراسة تطبيقية مقارنة بُعية فهم
الآية والتوصل إلى رأي فيها.

فكانت مشكلة الدراسة متمثلةً لسؤال الرئيس: ما حقيقة الخلاف التفسيري في
قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَهْمُ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء:95]؟
وينشق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تتظافر لتجيب عنه، هي:

- 1- ما الوحدة الموضوعية لسورة الأنبياء التي وردت الآية فيها؟
- 2- ما مواطن النزاع في الآية والأقوال التفسيرية المترتبة عليها؟
- 3- ما أدلة الأقوال التفسيرية والرأي المختار من بينها؟

وتتجلى أهمية الدراسة في تقديمها أنموذجًا تطبيقيًا للخلاف التفسيري في آية مُشكلة
من آت كتاب تعالى وفقًا لمنهجية التفسير المقارن للتوصل من خلال النظر في

أقوال المفسرين المختلفة وأدلتهم إلى رأيٍ فيه حلٌّ لهذا الإشكال، وتهدف من ذلك إلى إثراء المكتبة التفسيرية بنموذج تطبيقي متكامل لهذه المنهجية، علَّها تفيد القراء المهتمين لقرآن العظيم وفهمه وتفسيره عمومًا، والباحثين في التفسير المقارن خصوصًا. وتهدف هذه الدراسة إلى ما يتي:

- 1- تشخيص الوحدة الموضوعية لسورة الأنبياء.
- 2- الوقوف على مواطن النزاع في الآية، و لتالي معرفة الأقوال التفسيرية المترتبة عليها
- 3- عرض أدلة الأقوال التفسيرية ومناقشتها، وبناء على ذلك التوصل إلى رأيٍ مختار فيها.

2. الدراسات السابقة

لم يجد الباحثان - في حدود اطلاعهما- دراسةً علميةً استقلَّت بتناول هذه الآية لمقارنة بين أقوال المفسرين إلا ما كان من مشروع التفسير المقارن الذي قامت به جامعة العلوم الإسلامية؛ فتم تناول التفسير المقارن لسورة الأنبياء من قبل الباحث إبراهيم محمد العبد المصري في أطروحته التي كانت بعنوان: "التفسير المقارن لسور (مريم، طه، الأنبياء، الحج، المؤمنون)" والتي كانت شراف الأستاذ الدكتور محمد الكردي، ونوقشت في الفصل الثاني من العام 2012م، وقد تطرق الباحث لهذه الآية في الفصل الثالث الذي تناول فيه التفسير المقارن لسورة الأنبياء؛ فأفرد لها المبحث الخامس منه مبتدً بذكر تفسيرٍ إجمالي للآية، ثم تحديد مواطن النزاع فيها، وبيان سبب الاختلاف، ثم ذكر أقوال المفسرين، وأدلتهم، و قش الأدلة، محتتمًا بترجيح القول إن المراد وجوب عدم رجوعهم إلى الدنيا، أو توبتهم، وقد استفاد الباحثان مما كتب - مشكورًا، إلا أنّ دراستهما تميّزت عن دراسته بعدة أمور منها: تشخيص الوحدة الموضوعية للسورة و لتالي اختيار الرأي النهائي بناءً عليها وربطه بها، والتعرّض لمواطن النزاع في الآية جميعها؛ فالباحث اقتصر على موضعين فقط هما اختلافهم في معنى ﴿وَحَرَامٌ﴾، واختلافهم في متعلّق ﴿يُرْجَعُونَ﴾، و لتالي ذكر فقط ثلاثة أقوال تفسيرية في الآية، بينما أرجع الباحثان

الأقوال في هذه الدراسة إلى خمسة، ومما تميزت به دراستهما كذلك عرضهما للأقوال ومناقشتها إياها بدقّة مرجعين إياها إلى مواطن النزاع، بينما الباحث قام رجاعها إلى عموم الأقوال الثلاثة التي ذكرها، وكانت أدلته سطحية غير تفصيلية، واختلفت كذلك دراسة الباحثين عنه في تحديد سبب الاختلاف، وفي الرأي الذي رجحاه نهايةً. وهناك عدّة دراسات تناولت سورة الأنبياء بعمومها، إلا أنّ أُمَّ من التي اطلع الباحثان عليها قد تناولت هذه الآية بوضوحٍ وشمول، عدا عن التطرق لأقوال العلماء فيها، ودراستها بمنهجية التفسير المقارن.

3. منهجية الدراسة

اقتضت طبيعة هذه الدراسة استعمال عدّة مناهج علمية، وهي:

- 1- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع كتب التفسير لجمع أقوال المفسرين في الآية، والوقوف على أدلتهم.
- 2- المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال تحليل الآراء التي تم الوقوف عليها، وتحليل أدلتها، واستنطاق أدلة بعضها مما لم يُصرّح به.
- 3- المنهج النقدي: وذلك من خلال مناقشة بعض الأدلة التي سيقّت في التدليل على الآراء.
- 4- المنهج المقارن: وذلك من خلال الموازنة بين أقوال المفسرين وأدلتهم، للتوصل إلى رأي نهائي في تفسير الآية.

4. المناقشة والتحليل

في هذه الدراسة لتعرّف بسورة الأنبياء ابتداءً وتُشخّص وحدتها الموضوعية قبل الخوض لدراسة المقارنة للآية من خلال تحديد مواضع النزاع فيها، وعرض الأقوال التفسيرية، ومن ثمّ عرض ومناقشة الأدلة على هذه الأقوال، ختامًا ببيان الرأي المختار لدى الباحثين فيها، وتفصيل ذلك:

1.4 بين يدي سورة الأنبياء

1.1.4 التعريف العام بالسورة:

سورة الأنبياء؛ لم تُعرف بغير هذا الاسم، وهي مكيّة لإجماع (Abu Hayyan, 2001. (Ibn ‘Aṭīyah, 2001) ؛ فلم يقف الباحثان على أحدٍ قال غير ذلك إلا ما كان من السيوطي استثناء قوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الأنبياء: 44]- (al-Suyūṭī, 1974)، وقد ذكر ابن عاشور أنّ سبب هذا الاستثناء اعتماده على بعض ما روي عن الكلبي عن ابن عباس أنّ المراد لآية نقصها بفتح البلدان؛ و لتالي تكون الرؤية المرادة هي الرؤية البصرية (Ibn ‘Āshūr, 1984).

وقد كان الألوسي ممن بع السيوطي على القول بمدنيتها؛ معتبراً إياها زلّة بعد فرض الجهاد على المسلمين؛ وذلك لتفسيره المراد منها أنّه تسليط المسلمين على هذه الأرض وانتزاعه تعالى لها من أيدي أصحابها يدي جنود المسلمين؛ فكيف تكون الآية مكيّة على ذلك؟ (al-Ālūsī, 1994) ، ولكن ما المانع من أن يكون المراد لآية إنذار مشركي قريش كي يعتبروا لأمم السابقة التي أُحيطت بهم بعدما حلّ بهم العذاب بسبب كفرهم؟ فهذا المعنى الأخير متناسبٌ مع سياق الآت، ومع محور السورة الرئيس الذي سيتم بيانه فيما بعد، و لتالي يمكن الجزم بكون السورة مكيّة بكلّيتها. وقد روي في الصحيح عن ابن مسعودٍ قوله في سور (بني إسرائيل، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء): "إنّهن من العتاق الأول، وهنّ من تلامي" (al-Bukhārī, 2008)، ووجه الشاهد من هذه الرواية كون هذه السورة من قديم ما نزل في مكّة وحفظه ابن مسعود. (Ibn Hajar. 1997)

وتحسّن الإشارة هنا إلى أنّ السورة هي الواحدة والعشرون في ترتيب سور المصحف؛ جاءت في الجزء السابع عشر، بعد سورة طه، وقبل سورة الحج، وهي مكّونة من مئة واثنين عشرة آية في عدّ الكوفي لاعتباره قوله تعالى: ﴿قَالَ لَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَّا

يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿﴾ [الأنبياء: 66] آية مستقلة، بينما لم يعدها الباقون فكانت مئة وإحدى عشرة آية عندهم.

2.1.4 الوحدة الموضوعية للسورة:

يقول دراز في تلاحم معاني كل سورة في وحدة واحدة: " ولماذا نقول: إن هذه المعاني تنتسق في السورة كما تنتسق الحُجرات في البينان؟ لا، بل إنها لتلتحم فيها كما تلتحم الأعضاء في جسم الإنسان، فبين كل قطعة وجارتها ر ط موضعي من أنفسهما، كما يلتقي العظامان عند المفصل ومن فوقهما تمتد شبكة من الوشائج تحيط بهما عن كُتب، كما يشتبك العضوان لشرايين والعروق والأعضاء؛ ومن وراء ذلك كله يسري في جملة السورة اتجاه معين، وتؤدي مجموعها غرضًا خاصًا، كما خذ الجسم قوامًا واحدًا، ويتعاون بجملته على أداء غرض واحد، مع اختلاف وظائفه العضوية. " (Darāz, 2018)

والملاحظ أنَّ كثيرًا من العلماء والباحثين أرجعوا محور سورة الأنبياء إلى المشترك العام بين السور المكيّة من معالجة قضا العقيدة والبعث، دون تحديدٍ لجانب معالجتها لهذه القضا ، وللذي تميزت به عن غيرها من السور المكية التي عالجتها نفسها؛ فهذا البقاعي يقول: "مقصودها الاستدلال على تحقق الساعة وقرها، ووقوع الحساب فيها...." (al-Biqā'ī, 1995) ، وهذا سيّد يرى أنّها تُعالج العقيدة في ميادينها الكبيرة (التوحيد - الرسالة - البعث) (al-Shādhilī, 1996)، وكذلك فعل أصحاب موسوعة التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم لما اعتبروا محورها: "معالم التوحيد وإثبات المعاد في دعوة الأنبياء" (Muslim, 2010)

أمّا سعيد حوّى فقد ربط بين السورة، وبين آيتين من سورة البقرة معتبرًا أنّ محور سورة الأنبياء قائم على هاتين الآيتين؛ وهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ﴿﴾ [البقرة: 6-7] (ḥwwá, 2003) ، ويمكن

القول إنَّ هذا الذي توصلَّ إليه أقرب شيء لما يراه الباحثان في الوحدة الموضوعية للسورة من أنَّها قائمة على محور الإنذار؛ الإنذار لبعث والحساب، وموقف المنذرين من هذا الإنذار، ونماذج من قصص الأنبياء ووظيفتهم كمنذرين، ختامًا بجزء هؤلاء المنذرين..

وبناءً على ما سبق يُمكن إرجاع محاور السورة الفرعية فيما يَصُبُّ في محورها الرئيس إلى مقدمة وثلاثة محاور، وخاتمة على النحو الآتي:

مقدمة السورة: قرع القلوب وتبنيها على غفلتها ولهوها، وتمثل ول آيتين من السورة.

المحور الأول: الصراع بين المنذر والمنذرين، يستمر من الآية الثالثة إلى الآية السابعة والأربعين؛ فيه عرضٌ للشبهات التي أوردها المنذرون والرد عليها، وفيها سخرتهم واستهزاؤهم من النبي صلى عليه وسلم، وتخللت الآت الكثير من التذُّر والتحذيرات المترتبة على تكذيبهم.

المحور الثاني: نماذج من قصص الأنبياء المنذرين تفصيلاً وإجمالاً، واستمر بدءاً من الآية الثامنة والأربعين حتى الآية الثانية والتسعين، محتسماً لتأكيد على كون أمة العقيدة أمة واحدة تحمل رسالة واحدة: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ [الأنبياء:92].

المحور الثالث: إثبات البعث والجزاء المترتب على الإنذار؛ بدءاً من الآية الثالثة والتسعين، حتى الآية مئة وخمسة، وفي المحور عرضٌ لجزءٍ كِلا الفريقين المنذرين؛ الفريق المكذِّب بما أنذر به، والفريق المؤمن بذلك.

خاتمة السورة: تلخيصٌ لكل ما سبق؛ بدءاً من الآية مئة وستة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء:106] إلى نهاية السورة.

والرابط بين بداية السورة وآخرها واضح جلي؛ فابتدأت لإندار قتراب الحساب بقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: 1]، واختتمت انتهاء مهمّة الإندار بعد توليهم: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ وَإِنْ أُدْرِيَ أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: 109] إلى قوله تعالى ختامًا للسورة على لسان نبيه صلى عليه وسلم مفوضًا ما تبقى لحكم: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 112].

أمّا عن علاقة اسم السورة بموضوعاتها فلا بدّ من التعرض ابتداءً لما أورده ابن عاشور وتبعه عليه الكثير من الباحثين في أنّ سبب تسميتها بسورة الأنبياء كان لورود أسماء ستة عشر نبيًا فيها، وهذا العدد لم يرد في سورة من سور القرآن إلا في الأنعام التي ذكرت أسماء ثمانية عشر نبيًا، وفي سبب اختصاص هذه السورة لتسمية دون سورة الأنعام أورد احتمالين أحدهما أنّ السورة نزلت قبل سورة الأنعام فسبقتها لتسمية، والثاني أنّ اختصاص سورة الأنعام بذكر أحكام الأنعام أوجب تسميتها بذلك فبقيت التسمية لهذه السورة (Ibn 'Āshūr, 1984)، ولكن الإشكال المترتب على الاحتمال الأول لا يخفى؛ فالسبب في النزول لا يعني اختصاص سورةٍ سمها دون سورةٍ أخرى قد يكون الاسم أليقُ بها - إن قلنا إن التسمية كانت بناءً على عدد الأنبياء المذكورين في السورة فقط -، والاحتمال الثاني قد يكون ممكنًا، ولكن لا ربط فيه بين اسم السورة ومحورها العام..

ويمكن ربط تسمية السورة بمحورها العام من أنّها لما كانت في الإندار سُميت بمن يُنابأ بهم تحقيق هذا الإندار، والذين ذُكروا كنماذج تطبيقية على تحقيقه في السورة تسليّة لقلب النبي صلى عليه وسلم، ورفعًا لمعنويته في إقامة وظيفته في الإندار كما قام بها من سبقه من الأنبياء الذين حملوا الرسالة الواحدة الداعية إلى توحيد الواحد الأحد؛

فكانوا "أمة واحدة" في دعوتهم، وفي ذلك قدوة للداعية المؤمن ن يسير على طريقهم في تحقيقه للإنذار.

3.1.4 السياق الخاص للآية مدار الدراسة:

بعد أن تمّ بيان الرابط الذي ينظم محاور السورة، لا بد من التطرق للمحور الذي وردت فيه الآية لفهم سياقها وموضعها ممّا سيعين لاحقاً في الترجيح بين الأقوال التفسيرية الواردة فيها بما يتناسب مع السياق الخاص أولاً، ثم بما يتناسب مع الوحدة الموضوعية نياً..

والآية واقعة في المحور الثالث من المحاور السابق ذكرها؛ وهو محور إثبات البعث والجزاء المترتب على الإنذار لكلا الفريقين، فجاءت هذه الآية في صلب إثبات البعث، وفي مستهل الحديث عن جزاء الفريق المكذب بما أنذر به؛ المحور الذي نَبّه على أنّ الكُلَّ راجعٌ إلى تعالى يوم القيامة مستوفٍ حسابه ﴿وتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 93]؛ من ثمّ بيّنت حال الفريقين حين رجوعهم إليه تعالى؛ فالفريق الأول من آمن وعمل صالحاً لا كفران لسعيه ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ [الأنبياء: 94]، وابتدأ الحديث عن الفريق الآخر لآية التي هي مدار الدراسة من قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95]، ولن يُفصّل الباحثان في الحديث عن الآية هنا حتى لا يدخلاً الدراسة برأي مُسبقٍ مُختار، وإنما يكون الاختيار بعد النظر في أقوال المفسرين وأدلتهم وعرضها على معايير القبول والرد، والمراد هنا مجرد الإشارة إلى السياق الذي وردت فيه الآية.

وصورت الآت التالية لها حال رجوعهم إلى تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ (96) وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ (97) إِنَّكُمْ وَمَا

تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ (98) لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلُّ فِيهَا خَالِدُونَ (99) لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴿[الأنبياء: 96-100]﴾، ثُمَّ بَيَّنَّتْ جِزَاءَ الْفَرِيقِ الْمُؤْمِنِ الْمُبْعَدَ عَنِ النَّارِ وَلَا يَسْمَعُ حَسِيسَهَا حَتَّى.

2.4 تحديد مواطن النزاع في الآية، وعرض الأقوال التفسيرية فيها

1.2.4 تحديد مواطن النزاع في الآية:

تمثلت مواطن النزاع في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95] في أربعة أمورٍ يمكن عرضها على النحو الآتي:

1- المراد بـ ﴿وَحَرَامٌ﴾ على قولين:

القول الأول منهما: أنَّ حرام هنا على دلالتها الأصلية التي هي المنع، أمَّا القول الثاني: أنَّها بمعنى واجب علينا، أو عزمٌ منا؛ طلاق تسمية الضد عليه.

ولا بدّ من الإشارة إلى وجود قراءة متواترة أخرى في هذا الموضع، وهي قراءة حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم: ﴿وَحَرْمٌ﴾ (Ibn al-Jazarī, 1998)، إلا أنَّ المفسرين، وأكثر أصحاب كتب التوجيه لم يفرقوا بينهما، وإنما اعتبروا كليهما بمعنى واحد على أنَّهما لغتان؛ كحل وحلال؛ وبناءً على قولهم هذا لا يكون لاختلاف القراءتين أثرٌ في اختلاف المعنى المراد هنا، وإنما لاختلاف متحصّلٍ على كليهما. (al-Azharī, 1991. Al-Farisy, 1993. Ibn znlh, 1997. al-Ṭabarī, 2000)

2- المراد بـ ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ على قولين:

الأول منهما أنَّ الهلاك مرادٌ بتحقيق وقوعه على ظاهر النص، أما القول الثاني فبتقدير مضمّرٍ في الكلام قد يكون: حكمتنا هلاكها من خلال طبعنا على قلوبهم لكفر فتأتى هلاكهم.

3- المراد بـ ﴿لَا﴾ على قولين:

الأول دلالتها الحقيقية على النفي، والثاني أنها حرف صلة زائد؛ فالمعنى: "وحرام على قرية أهلكتها أنهم يرجعون"

4- المراد بالرجوع في ﴿يَرْجِعُونَ﴾ على ثلاثة أقوال:

أولها: أن المراد الرجوع إلى الدنيا بعد الموت، نيتها: الرجوع عن الكفر إلى الإيمان (التوبة)، و لثتها: الرجوع إلى الآخرة.

2.2.4 عرض الأقوال التفسيرية الواردة في الآية، وبيان منشأ الخلاف فيها:

أولاً: عرض الأقوال التفسيرية الواردة في الآية:

يمكن اعتبار ما سبق ذكره من تحديد مواطن النزاع تمهيداً للأقوال التفسيرية الواردة في الآية؛ فاختلافات المفسرين فيها ترجع إلى اختياراتهم في كُلِّ مسألة منها، ولكن لا يتضح رأي أحدهم إن نظر إلى قوله في إحداها دون الأخرى؛ فلا انفصال بينها في تحديد معنى الآية، وإنما بتركيب كُلِّ منها مع الأخرى تظهر الاحتمالات المترتبة لمعنى الآية، ويُمكن إرجاع هذه الاحتمالات كما وردت عند المفسرين إلى خمسة أقوال رئيسة في تفسير الآية كما تي:

القول الأول: ويل الآية على معنى: ممتنع على قرية أهلكتها أنهم يرجعون إلى الدنيا؛ ذهب أصحاب هذا القول إلى إبقاء (حرام) على معناها، ولكن إن بقيت على ظاهرها، وبقي النفي-(لا) على ظاهره أصبح نفي النفي إثباتاً، وأصبح المراد من الآية بدلاً من نفي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت إثباته! ولذلك ذهبوا إلى أن (لا) صلة زائدة، وبما أن أصحاب هذا القول اختاروا أن الرجوع رجوعاً إلى الدنيا كان اعتبار الإهلاك على حقيقته هو ما يتحقق المعنى به.

ذهب إلى هذا القول كل من: مقاتل بن سليمان، وهو الظاهر من كلام ابن قتيبة، والسمرقندي، والثعلبي، وهو الرأي الذي تبناه الواحدي في الوجيز، وقال به القاسمي، والمراغي.

القول الثاني: ويل الآية على معنى: ممتنع على قرية قدر إهلاكها أنهم يرجعون إلى الإيمان بعد الكفر؛ والقول اعتبار (حرام) على معناها ولذلك ذهب أصحابه إلى أنّ (لا) زائدة كالقول السابق، ولكن اختيارهم أنّ الرجوع هو التوبة أذى إلى اعتبار الإهلاك غير حاصل بعد، وإنما هو مقدّر لطبع على قلوبهم لكفر. وكان هذا هو الرأي الذي رجّحه الطبري، وممن قال به كذلك: الراغب الأصفهاني، والبيضاوي، والنسفي، وهو الرأي الذي يرجحه أبو حيان، وقال به المهامي، والمقدسي، والزحيلي.

(المشترك بين القولين الأول والثاني: اعتبار "حرام" بمعنى ممتنع، والقول بزيادة "لا")

القول الثالث: ويل الآية على معنى: واجب على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى الدنيا؛ أصحاب هذا الرأي ولوا (حرام). بمعنى واجب، و لتالي أبقوا (لا) على حقيقتها من دلالتها على النفي، وبسبب اختيارهم للرجوع نه إلى الدنيا بقي الإهلاك على حقيقته. نُقل هذا القول عن ابن عباس رضي عنه؛ وكان ممن نقله عنه بعًا إ ه عليه يحيى بن سلام، وابن أبي حاتم، وابن كثير (Ibn Sallām, 2004. Ibn Abī Hātim, 1998. Ibn Kathīr, 1999)

القول الرابع: ويل الآية على معنى: واجب على قرية قدر إهلاكها عدم رجوعهم إلى الإيمان بعد الكفر؛ وهذا القول مشابه لما سبقه ختلاف أنّ المراد من الرجوع هنا التوبة، و لتالي المراد من الإهلاك تقديره من خلال الطبع على القلوب لكفر. قال به الزمخشري والماتريدي.

(المشترك بين القولين الثالث والرابع: اعتبار "حرام" بمعنى واجب، وإبقاء "لا" على معناها من كونها نافية)

القول الخامس: ممتنع على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى لبعث يوم الحساب (فلما امتنع الانتفاء وجب الرجوع)؛ ويبقى ظاهر نظم الآية على حاله بناءً على هذا

القول. وقد نُسب هذا الرأي ابتداءً إلى أبي مسلم الأصفهاني، وتبناه ابن عطية، والخطيب الشربيني، وأبو السعود، وابن عجيبة، والبقاعي، والآلوسي، والشوكاني، والبروسوي، وسيّد قطب، وطنطاوي.

ولا يُمكن إغفال أنّ الأقوال السابقة مترتبة في حال كانت "وحرّامٌ" خبر مقدّمٌ "لا يرجعون"، وهناك احتمالٌ آخرٌ أورده بعض المفسرون في إن كانت خبراً لمبتدأ مضمّر تقديره "ذاك"؛ فتكون راجعةً إلى ما سبقها من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ [الأنبياء: 94]، وتكون "أنهم لا يرجعون" تعليلاً لحزمة ذلك عليهم لامتناع رجوعهم عن الكفر، وكان الزجاج أول من أشار إلى هذا المعنى (al-Zajjāj, 1988)، وإلى هذا القول يرجع القولان الثاني والرابع، مع احتمال الحالة الإعرابية الأولى لهما كذلك..

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن الكثير من المفسرين اكتفوا بسرد معظم الأقوال في الآية دون ترجيحٍ بينها، ودون ما يدل على اختيارهم أو ميلهم لأحدها دون الآخر؛ ومن هؤلاء: الفخر الرازي؛ فعلى الرغم من عرضه للأقوال في الآية بشكلٍ بديعٍ لم يورده أحدٌ مثله إلا أنه لم يرجح بين تلك الأقوال (al-Fakhr al-Rāzī, 2000) وممن لم يرجح رأياً كذلك الماوردي، والقرطبي، وابن جزري، والسمين الحلبي، والنيسابوري، وابن عاشور، وسعيد حوى.

ثانياً: منشأ الاختلاف في معنى الآية:

يُمكن القول إن منشأ الاختلاف وسببه الرئيس راجعٌ إلى المعنى المراد من الرجوع في الآية؛ فكلُّ الاختلافات الأخرى فيها تنصبُّ في تحديد معنى هذا الرجوع وتنطلقُ منه؛ فمن رأى أنّ الرجوع فيها هو الرجوع إلى الدنيا بعد الموت بعد الإهلاك، ومن رأى أنه الرجوع عن الكفر إلى الإيمان بعد تقدير الإهلاك، اصطدما بنظم الآية من وجود نفيين، ونفي النفي إثبات، فكان لا بُدّ من البحث عن مخرجٍ لذلك، فانقسموا إلى فريقين؛

فريق رأى المخرج لقول بز دة لا، وفريقٌ أبقاها على معناها من النفي، ولكن ذهب إلى أنّ (حرام) أُطلقت هنا مجازًا وأنها بمعنى واجب. أمّا من رأى أنه رجوعٌ إلى تعالى في اليوم الآخر فأبقى الآية على ظاهر نظمها ومعناها؛ وهذه ثمرة الخلاف.

3.4 أدلة الأقوال ومناقشتها، والرأي المختار في الآية

1.3.4 عرض الأدلة ومناقشتها

ستتم عرض الأدلة بشكل جزئيّ متعلّق بمواطن النزاع، لا لأقوال الكلّية؛ لأنّها كما سبق بيّناها احتمالات مكوّنة من الاختيار بين الاختلافات في مواطن النزاع، لذلك سيكون عرض الأدلة ومناقشتها على النحو الآتي:

1- أدلة الآراء المتعلقة بـ ﴿حرام﴾:

- أدلة القائلين إنّ حرام بمعنى ممتنع: إبقاء المعنى على حقيقته؛ فالمعنى المحوري لمادة (حرم) كما يقول جبل: "حيّز ممنوع بع لشيء"، و"منه استعمل في المنع اللغوي" (Jabal, 2010).

- أدلة القائلين إنّ حرام بمعنى واجب: استدلو على قولهم بما نُقل عن ابن عباس رضي عنه في ولّه لها على هذا المعنى، وبعده أمور هي:

● استعمال القرآن الكريم: استدلو بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: 151] على أنّ حرام تي بمعنى الواجب، ووجه هذا الاستدلال أن ترك الشرك في المذكور في الآية واجبٌ وليس محرّمًا، والمحرّم ضده.

● الاستعمال اللغوي: قالوا إنّ مشهورٌ في اللغة تسمية أحد الضدين سم الآخر مجازًا، وقد استُخدم كذلك في القرآن الكريم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40] (Abū Ḥayyānm 2001)

إلا أنّ جمهور المفسرين على غير هذا الرأي، وإنما يرون أن السيئة في هذه الآية على معناها، إلا أن المراد منها ليست المعصية التي لا يرضاها ، وإنما فعلة تسوء المسيء مثل فعلته. (al-Ṭabarī, 2000. Abū al-Sa‘ūd. Ibn ‘Āshūr, 1984) (alFakhr al-Rāzī, 2000. Ibn ‘Āshūr, 1984) والذي يقوِّي قولهم الآية السابقة لها من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: 39]؛ ففي الآية إرشادٌ للمؤمنين ألا يستسلموا للبغي والظلم، وكذلك تتمّة الآية من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 40]؛ فلو كان المراد من الآية ما استدلوا به على أن جزاء السيئة الحسنة لما كان هناك داعٍ لهذه التهمة، ولترتيب أجرٍ على العفو والإصلاح!

● الشعر العربي: استدلوا بيت شعراً نُسب للخنساء من قولها:

وإن حراماً لا أرى الدهر كياً على شجوه إلا بكيت على عمرو⁽¹⁾
فمعنى البيت: وإن واجباً.

ولا يُمكن اعتبار تعدد القراءات المتواترة في الآية من الأدلة على هذا القول؛ لأنّ أحداً من المفسرين لم يُفرّق بين معاني القراءتين، وإنما لاستقراء كانوا كلهم معتبرين إلهما بمعنى واحد، وما هما إلا لغتان على حد تعبيرهم.

2- أدلة الآراء المتعلقة بـ ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾:

- أدلة القائلين إنها على ظاهرها من وقوع الإهلاك (الهلاك الحسي): أنّ فعل الإهلاك في الآية ماضٍ، والفعل الماضي دالٌّ على تحقق الوقوع، وظاهر الآية دالٌّ عليه؛ فلم تُحمل الآية على غير الظاهر دون وجود قرينة تصرفها عنه؟

⁽¹⁾ نسب غالب المفسرين هذا البيت للخنساء؛ كما فعل ابن قتيبة والقرطبي وأبو حيان والفخر الرازي. إلا أن الباحثين بعد الرجوع إلى ديوانها لم يجدها، ولكن وجدوا في لسان العرب نسبه إلى عبد الرحمن بن جمانة المخاريبي الجاهلي.

— أدلة القائلين إنَّ فيها مضمراً؛ أي: قدَّر إهلاكها: استدلوا على ذلك لسياق الذي وردت الآية فيه؛ فلمَّا قال تعالى في الآية السابقة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْبِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ [الأنبياء: 94] بيَّن تعالى في هذه الآية أنَّه لما طُبِعَ على قلوب الكافرين بكفرهم فقدَّر هلاكهم حرِّم توبتهم وقبول أعمالهم، وكأنه بيانٌ لحال قريتين. (al-Zajjāj, 1988) إلَّا أنَّ السياق الذي نظرنا إليه هنا جزئيٌّ لا كليٌّ؛ فحين النظر في السياق الكليِّ للآية يُلاحظ أنَّه في الرجوع إلى بعد البعث صراحةً؛ فالآية التي تسبق هاتين الآيتين هي قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 93]، و لتالي يقال بعدم احتمال السياق لهذا الرأي.

3- أدلة الآراء المتعلقة بـ ﴿لَا﴾:

— أدلة القائلين إنَّها فية: الأصل في حروف المعاني في اللغة أنَّها وضعت للدلالة على معانٍ في غيرها، ولذلك أبقى أصحاب هذا القول (لا) على دلالتها الأصلية من النفي، وقد أحسنوا فالأولى عدم القول بزدها؛ لأنَّ القول بزدها يعني إمكان الاستغناء عنها، وهذا ما يتنزّه عنه القرآن (bint al-Shāṭi', 2004) ، وقد قال الرافعي في مسألة الزدة: "وعلى هذا يجري كل ما ظن أنه في القرآن من مزيد؛ فإن اعتبار الزدة فيه وإقرارها بمعناها إنما هو نقصٌ يُجَلِّ القرآن عنه، وليس يقول بذلك إلَّا رجلٌ يتعسف الكلام ويقضي فيه بغير علمه، أو بعلم غيره" (al-Rāfi', 2004) . ولذلك كانت أوَّل قاعدة وضعها أصحاب مصنفات قواعد التفسير فيما يتعلَّق بقضية الزدة هي نفيها: "لا زائد في القرآن" (al-Sabt, 2018)

— أدلة القائلين إنَّها حرف صلة وزدة: اتضح سابقاً أنَّ الذي دعى أصحاب هذا القول بتبنيه هو ما اختاروه من معنى الرجوع، ولذلك واجهوا إشكالاً في فهمهم لنظم الآية كان حله القول بزدة (لا)، واستدلوا على ذلك بـ:

● **استعمال القرآن الكريم:** تحديداً بما ورد في قوله تعالى في حق إبليس: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ عَلَىٰ أَن تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:12] من أن المراد الآية (ما منعك أن تسجد) ف(لا) فيها زائدة. (Abū Ḥayyān, 2001) إلا أن للآية ويل آخر يقتضي كون (لا) على حقيقتها في الآية المستدل بها؛ فالطبري مثلاً رجح أن في الكلام محذوفاً دلّ عليه الظاهر، وتقديره: ما منعك من السجود فأحوجك ألا تسجد؟ واستغنى عنه لمعرفة السامعين بقوله تعالى في فاصلة الآية السابقة لها: ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف:11] (al-Ṭabarī, [11: 2000]) ، وهذه الدلالة هي ذات ما ذكره ابن عاشور مرجحاً له و سبباً إهـ للساكبي وللفخر الرازي من أن وجود لا النافية هنا يؤذن بفعل مقدر دلّ عليه منع إبليس من السجود؛ فكان التقدير: ما منعك أن تسجد فدعاك إلى ألا تسجد؟ (Ibn 'Āshūr, 1984)

● **الشعر العربي:** تعددت أبيات الشعر التي استدلت بها المفسرون على قضية الزدة في القرآن، لكن في هذه الآية تحديداً لم تقف الباحثة إلا على بيت واحد استدلت به الثعلبي في معرض تفسيره للآية وهو قول العجاج:

في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شعر⁽¹⁾

أي: في بئر حور. (al-Tha'labī, 2002)

وهناك بيت آخر لشاعر لم يُعرف من هو كذلك، أورده الطبري عند ذكره للآراء الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ عَلَىٰ أَن تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:12] هو:

أبي جوده لا البخل، واستعجلت به ناعم، من فتى لا يمنع الجوع قاتله
أي: أبي جوده البخل. (al-Ṭabarī, 2000)

(1) البيت من رجز "قد جبر الدين الإله فجير" للعجاج، وقد قال الأصمعي في شرح هذا البيت من الأرجوزة إن (لا) فيها لغو.

ولكن على افتراض صحة القول لردة في اللغة العربية، لا يعني ذلك صحة القول بما في القرآن الكريم؛ فالصواب أن تُنزل لغة القرآن على لغة العرب وتُقاس صحتها بما، لا العكس! والصحيح أنه لا يوجد أي حرف في القرآن إلا وله موضعه ومعناه وأثره.

4- أدلة الآراء المتعلقة بـ ﴿يَرْجِعُونَ﴾:

- أدلة القائلين إن المراد الرجوع إلى الدنيا بعد الموت: استدلو على هذا المعنى بـ:
 - الاستعمال القرآني؛ فالآيات التي نفت الرجوع إلى الدنيا كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: 31]، وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: 50-51] (Qāsimī, 1997)
 - بدليل السياق: أنه لما ذُكر جزاء الفريق الأول على عملهم من أنه لا كفران لسعيهم، تم إنذار الفريق الثاني بتدارك ما فاتهم قبل إهلاكهم؛ لأنهم إن أهلكوا فلا رجوع لهم إلى الدنيا ولا عودةً ليعملوا صالحاً، ويستدركوا ما فاتهم.
- أدلة القائلين إن المراد الرجوع عن الكفر إلى الإيمان (التوبة): دليل هذا القول هو دليل السياق، وهو نفس الدليل السابق ذكره عند الإهلاك؛ فالذين قالوا إن الإهلاك ليس على حقيقته كان لقولهم إن الرجوع المراد من الآية هو التوبة استدلالاً لسياق؛ فيمكن القول إن دليلهما واحد.
- أدلة القائلين إن المراد الرجوع إلى الآخرة للجزاء:
 - دليل السياق: يُحمل قولهم على أن الرجوع المراد هنا هو ذات الرجوع المراد في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلًّا إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 93] فالرجوع هنا متعلق بكونه رجوع إلى تعالى، تفرغ عنه أجزاء المترتب على هذا الرجوع: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ [الأنبياء: 94]؛ فهذا جزاء الفريق المؤمن حين رجوعه إلى ، أمّا الفريق الآخر

فأكد له ما كفر به من البعث بقوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95] ويّين له أنّه راجعٌ إليه لا محالة لينال جزاءه.

- **الدليل العقلي:** ان امتنع الانتفاء وجب الرجوع؛ فما دام قد امتنع عدم رجوعهم؛ فقد ثبت الرجوع، ويستحيل أن يكون الرجوع على ذلك رجوعاً إلى الدنيا لمخالفة ذلك السنن الإلهية.

2.3.4 الرأي المختار في معنى الآية

بناءً على ما تقدم من عرض الأدلة ومناقشتها يُمكن استبعاد ثلاثة أقوالٍ بثقةٍ مطلقة؛ أولها و نيتها القولان المتضمنان ز دة (لا) في الآية، والثالث القول إنّ الرجوع المراد هو الرجوع إلى الإيمان بعد الكفر حال كانت (حرام). بمعنى واجب؛ وهذا القول استُبعد لصراحة السياق في كونه غير مُراد كما تم بيانه في موضعه.

و لتالي يبقى أمامنا قولان في تفسير الآية أدلتها قويّة:

الأول منهما ما تقديره: ممتنع على قرية تم إهلاكها عدم رجوعها إلى في البعث لتنال جزاءها على ما عملت. والثاني ما تقديره: واجبٌ على قرية تم إهلاكها عدم رجوعهم إلى الدنيا بعد الموت.

ويُمكن القول ظاهرًا إنّ الأول أقوى، لأنّه على ظاهره دون ويل أي معنيّ فيه، ولأنّه ألصق لسياق كما سبق توضيحه، وبمحو السورة من كونه إنذارًا لبعث، مع احتمال السياق للقول الثاني.

إلا أنّ الباحثين لن يكتفيا بهذا القول ويقفا عنده، ويلغيان القول الآخر في حين أنّ السياق يحتمله، والاستعمال القرآني يؤيده، فبعد البحث وطول النظر التفتنا إلى أنّ القول الثاني راجعٌ للقراءة المتواترة الأخرى في الآية ﴿وَحَرَامٌ﴾ مترتبٌ عليها، فعلى الرغم من ذهاب المفسرين إلى أنّ القراءتين بمعنى واحد وماهما إلا لغتان من لغات العرب، إلا أنّ واقع فعلهم يُخالف ذلك؛ فكلُّ من قال بتقدير معنى ﴿وَحَرَامٌ﴾ على أنّه واجب

ذكر وُلَّ ابن عباس لها على هذا المعنى، والملاحظ أنَّ ابن عباس قرأ الآيقب ﴿وَحْرَمٌ﴾^٥ ولذلك ولها به! وقد نس الباحثان على ذلك بقول ابن خالويه في الحجة: "فألحجة لمن فتح وأثبت الألف: أنه أراد: ضد الحلال، والحجة لمن كسر الحاء وحذف الألف أنه أراد: وواجب على قرية" (Ibn Khālawayh, 2000)، وهو الوحيد من أصحاب كتب توجيه القراءات الذي أشار إلى هذه النقطة.

ويمكن الاستئناس كذلك بما فعله الفراهيدي في العين حين تطرَّق لمادَّة (حَرَم) من تفريق بين معنى القراءتين؛ فجعل المعنى على قراءة ﴿وَحْرَمٌ﴾: واجب؛ أي واجب محتوم عليهم أنهم لا يرجعون إلى الدنيا بعد ما أهلكوا، أما على قراءة ﴿وَحْرَامٌ﴾ حرم ذلك عليها (al-Farāhīdī, 2003)، ولم يبين عن المراد لحرام هنا، فيمكن حمله على الامتناع.

و لتالي ليس المعنى أن ﴿وَحْرَامٌ﴾ أولت على معنى واجب، وإنما لغةً يحتمل الحريم معنى الوجوب فليس في الآية فعلياً اختلافٌ بين المفسرين، وإنما فيها قراءتان متواترتان تدل كل منهما على معنى مختلف عن الأخرى؛ وهذين المعنيين إن جُمع بينهما في بيان الأثر المترتب على اختلاف القراءات يُلاحظ تكاملهما؛ فبمجموع القراءتين يتحقق معنى الإنذار الذي جاءت السورة لتقريره بهي صورة؛ فهو إنذارٌ نه لا رجوع إلى الدنيا بعد الموت يستدرك المرء فيها ما فاتته من عمل الصالحات، وإنما هو رجوعٌ إلى البارئ كي تُجزى كُلُّ نفس بما كسبت؛ فهذا إنذارٌ لبعث والجزاء.

7. الخاتمة: النتائج والتوصيات

الحمد لله المعين على التمام والإكمال، وبعد: فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات كان من أبرزها:

أولاً: النتائج:

1- أنَّ المحور العام الذي قامت عليه سورة الأنبياء هو محور الإنذار؛ الإنذار لبعث والحساب، وموقف المنذرين من هذا الإنذار، ونماذج من قصص الأنبياء ووظيفتهم كمنذرين، ختامًا بجزء هؤلاء المنذرين.

2- أنَّ العلاقة بين تسمية سورة الأنبياء ومحورها أمَّا لما كانت في الإنذار؛ سُميت بمن يُنابذ بهم تحقيق هذا الإنذار، ومن هم قدوة فيه إن سار المؤمن على طريقهم واتبعهم في إنذاره لمن حوله.

3- جاءت الآية مدار هذه الدراسة ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95] في المحور الثالث من المحاور الفرعية للسورة؛ وهو محور الإنذار ثبات البعث، وبيان الجزاء المترتب على هذا الإنذار لكلا الفريقين.

4- تمثلت مواطن النزاع في الآية في أربعة مواضع هي:

- ﴿وَحَرَامٌ﴾ إن كان المراد منها المنع، أم الوجوب.
- ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ إن كان إهلاكًا حسيًّا حقيقيًّا، أم معنويًّا لطبع على القلوب.
- ﴿لَا﴾ إن كانت على معناها من النفي، أم هي صلة زائدة.
- ﴿يَرْجِعُونَ﴾ إن كان الرجوع إلى الدنيا بعد الموت، أو رجوعًا إلى الإيمان بعد الكفر، أو رجوعًا إلى الآخرة لبعث.

5- انحصرت الأقوال التفسيرية في الآية بخمسة أقوال مترتبة على الاختيار بين الاحتمالات الواردة في مواطن النزاع على النحو الآتي:

- ويل الآية على معنى: ممتنع على قرية أهلكتها أنهم يرجعون إلى الدنيا.
- ويل الآية على معنى: ممتنع على قرية قدر إهلاكها أنهم يرجعون إلى الإيمان بعد الكفر.
- ويل الآية على معنى: واجب على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى الدنيا.
- ويل الآية على معنى: واجب على قرية قدر إهلاكها عدم رجوعهم إلى الإيمان بعد الكفر.

- ويل الآية على معنى: ممتنع على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى لبعث يوم الحساب.

6- منشأ النزاع وسببه في الآية يرجع إلى المراد من معنى الرجوع في الآية، ولذلك كانت كل الأقوال الأخرى في الآية مترتبة على المعنى المختار للرجوع فيها.

7- بعد عرض الأدلة ومناقشتها كان الرأي المختار عند الباحثين في معنى الآية يجمع بين القولين الثالث والخامس اعتبار أنّ كلاً منهما مترتبٌ على إحدى القراءتين المتواترتين في الآية؛ فعلى القراءة ﴿وحرّام﴾ يكون المعنى: ممتنع على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى لبعث، وعلى القراءة ﴿وحرّم﴾ يكون المعنى: واجبٌ على قرية أهلكتها عدم رجوعهم إلى الدنيا. وكلا القولين متناسبٌ مع السياق، ومع محور السورة؛ فحين الجمع بينهما يتحقق معنى الإنذار الذي جاءت السورة لتقريره؛ فهو إنذارٌ نه لا رجوع إلى الدنيا بعد الموت يستدرك المرء فيها ما فاتته من عمل الصالحات، وإنما هو رجوعٌ إلى البارئ كي تُجزى كلُّ نفس بما كسبت؛ فهذا إنذار لبعث والجزاء.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يوصي الباحثان فراد دراسة تجمع مواضع اختلاف المفسرين في سورة الأنبياء كاملةً وتقارن بينها مع ضرورة ربط المعاني الراجحة بسياقاتها ومحور السورة.
- 2- ويوصيان كذلك بدراسة أثر اختلاف القراءات القرآنية على اختلاف المفسرين في الآيات التي تعددت القراءات المتواترة فيها.

المصادر والمراجع

REFERENCES

- Abū al-Sa'ūd, M, (no date). *Irshād al-'aql al-salīm ilá mazāyā al-Kitāb al-Karīm*, Bayrūt : Dār Ihya' al-Turāth al-'Arabī

- Abū Ḥayyān, M, (2001). *al-Baḥr al-muḥīṭ*, taḥqīq ‘Ādil ‘Abd al-Mawjūd, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah
- al-‘Ajjāj, ‘A, (1995). *Dīwān al-‘Ajjāj*, taḥqīq ‘Azzah Ḥasan, Bayrūt : Dār al-Sharq al-‘Arabī
- al-Ālūsī, SH, (1994). *Rūḥ al-ma‘ānī fi tafsīr al-Qur’ān al-‘Azīm wa-al-Sab’ al-mathānī*, taḥqīq ‘Alī ‘Aṭīyah, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah
- al-Azdī, M, (2002). *tafsīr Muqātil ibn Sulaymān*, Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth
- al-Azharī, M, (1991). *ma‘ānī al-qirā’āt*, al-Sa’ūdīyah : Markaz al-Buḥūth fi Kulliyat al-Ādāb – Jāmi‘at al-Malik Sa’ūd
- al-Bayḍāwī, A, (1997). *Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta’wīl*, Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī
- al-Biqā’ī, I, (1987). *Maṣā’id al-naẓar lil-ishrāf ‘alā Maqāshid al-suwar*, al-Riyāḍ : Maktabat al-Ma’ārif
- al-Biqā’ī, I, (1995). *naẓm al-Durar fi tanāsub al-āyāt wa-al-suwar*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah
- al-Bukhārī, M, (2008). *al-Jāmi‘ al-Musnad al-ṣaḥīḥ*, Dimashq : Mu’assasat al-Risālah
- al-Burūsawī, I, (1903). *tafsīr Rūḥ al-Bayān*, Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī
- al-Dānī, ‘U, (1994). *al-Bayān fi ‘add āy al-Qur’ān*, taḥqīq Ghānim Qaddūrī al-Ḥamad, al-Kuwayt : Markaz al-Makhṭūṭāt wa-al-Turāth
- al-Fakhr al-Rāzī, M, (2000). *Mafātīḥ al-ghayb*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah
- al-Farāhīdī, Kh, (2003). *Kitāb al-‘Ayn*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah
- al-Fārisī, H, (1993). *al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab’ah*, taḥqīq Badr al-Dīn Qahwajī, Dimashq : Dār al-Ma’mūn lil-Turāth
- al-Khaṭīb al-Shirbīnī, M, (1868) *al-Sarrāj al-munīr fi al-i‘ānah ‘alā ma’rifat ba’ḍ ma‘ānī kalām Rabbīnā al-Ḥakīm al-khabīr*, al-Qāhirah : Maṭba‘at Būlāq

- al-Mahāyimī, 'A, (1982). *Tabṣīr al-Raḥmān wa-taysīr al-Mannān*, Bayrūt : 'Ālam al-Kutub
- al-Maqdisī, M, (2011). *Faṭḥ al-Raḥmān fī tafsīr al-Qur'ān*, Sūriyā : Dār al-Nawādir
- al-Marāghī, A, (1946). *tafsīr al-Marāghī*, Miṣr : Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh
- al-Māturīdī, M, (2005). *Ta'wīlāt ahl al-Sunnah*, taḥqīq Majdī Bāslūm, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- al-Māwardī, 'A, (no date). *al-Nukat wa-al-'uyūn*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- al-Nasafī, 'A, (1998). *Madārik al-tanzīl wa-ḥaqā'iq al-ta'wīl*, Bayrūt : Dār al-Kalim al-Ṭayyib
- al-Nīsābūrī, Ḥ, (1995). *gharā'ib al-Qur'ān wa-raghā'ib al-Furqān*, taḥqīq Zakarīyā 'Umayrāt, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- al-Qāsīmī, M, (1997). *Maḥāsin al-ta'wīl*, taḥqīq Bāsil 'Uyūn al-Sūd, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- al-Qurṭubī, M, (1964). *al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān*, taḥqīq Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, al-Qāhirah : Dār al-Kutub al-Miṣrīyah
- al-Rāfi'i, M, (no date) *I'jāz al-Qur'ān wa-al-balāghah al-Nabawīyah*, Bayrūt : Dār al-Kitāb al-'Arabī
- al-Rāghib al-Aṣfahānī, Ḥ, (1991). *al-Mufradāt fī Gharīb al-Qur'ān*, taḥqīq Ṣafwān al-Dāwūdī, Dimashq : Dār al-Qalam
- al-Sabt, Kh, (2018). *Qawā'id al-tafsīr jam'an wa-dirāsāt*, al-Riyāḍ : Dār Ibn al-Qayyim
- al-Samarqandī, N, (1993). *Baḥr al-'Ulūm*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- al-Samīn al-Ḥalabī, A, (2016). *al-Durr al-maṣūn fī 'ulūm al-Kitāb al-maknūn*, Dimashq : Dār al-Qalam
- al-Shādhilī, S, (1996). *fī zilāl al-Qur'ān*, al-Qāhirah : Dār al-Shurūq
- al-Shawkānī, M, *Faṭḥ al-qadīr*, (1993). Dimashq : Dār Ibn Kathīr

- al-Suyūṭī, J, (1974). *al-Itqān fī 'ulūm al-Qur'ān*, taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl, Miṣr : al-Hay'ah al-Miṣriyah al-'Āmmah lil-Kitāb
- al-Ṭabarī, M, (2000). *Jāmi' al-Bayān fī Tā'wīl al-Qur'ān*, taḥqīq Aḥmad Shākīr, Dimashq : Mu'assasat al-Risālah
- al-Tha'labī, A, (2002). *al-kashf wa-al-bayān 'an tafsīr al-Qur'ān*, Bayrūt : Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī
- al-Wāḥidī, 'A, (1994). *al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-'Azīz*, Dimashq : Dār al-Qalam
- al-Zajjāj, I, (1988). *ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh*, taḥqīq 'Abd al-Jalīl Shalabī, Bayrūt : 'Ālam al-Kutub
- al-Zuḥaylī, W, (2001). *al-tafsīr al-Wasīṭ*, Dimashq, Dār al-Fikr
- Bint al-Shāṭi', A, (2004). *al-i'jāz al-bayānī lil-Qur'ān al-Karīm*, Miṣr : Dār al-Ma'ārif
- Darāz, M, (2018) *al-Naba' al-'Azīm*, al-Qāhirah : Markaz Ibṣār lil-Nashr wa-al-Tawzī'
- ḥwwá, S, (2003). *al-Asās fī al-tafsīr*, al-Qāhirah : Dār al-Salām
- Ibn Abī Ḥātim, 'A, (1998). *tafsīr al-Qur'ān al-'Azīm*, taḥqīq As'ad al-Ṭayyib, al-Sa'ūdiyyah : Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz
- Ibn 'Ajībah, A, (1998). *al-Baḥr al-madīd fī tafsīr al-Qur'ān al-Majīd*, al-Qāhirah : al-Duktūr Ḥasan 'Abbās Zakī
- Ibn al-Jazarī, M, (1998). *al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- Ibn 'Ashūr, M, (1984). *al-Taḥrīr wa-al-tanwīr*, Tūnis : al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr
- Ibn 'Aṭīyah, 'A, (2001), *al-muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-'Azīz*, taḥqīq 'Abd al-Salām 'Abd al-Shāfi, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah
- Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, A, (1997). *Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Dimashq : Dār al-Fayḥā'
- Ibn Juzayy, M, (2018). *al-Tas'hīl li-'Ulūm al-tanzīl*, al-Qāhirah : Dār Ibn al-Jawzī

- Ibn Kathīr, I, (1999). *tafsīr al-Qur'ān al-'Azīm*, taḥqīq Sāmī Salāmah, al-Riyāḍ : Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzī'
- Ibn Khālawayh, H, (2000). *al-Ḥujjah fī al-qirā'āt al-sab'*, taḥqīq 'Abd al-'Āl Sālim, Bayrūt : Dār al-Risālah
- Ibn manzūr, M, (1993). *Lisān al-'Arab*, Bayrūt : Dār Šādir
- Ibn Qutaybah, 'A, (1978). *Gharīb al-Qur'ān*, taḥqīq Aḥmad Šaqr, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah
- Ibn Sallām, Y, (2004). *tafsīr Yaḥyá ibn sllām*, taḥqīq Hind Shalabī, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah
- Ibn znjlh, 'A, (1997). *ḥujjat al-qirā'āt*, Dimashq : Mu'assasat al-Risālah
- Jabal, M, (2010). *al-Mu'jam al-ishtiqāqī al-mu'aššal li-alfāz al-Qur'ān al-Karīm*, al-Qāhirah : Maktabat al-Ādāb
- Muslim, M, (2010). *al-tafsīr al-mawḍū'i li-suwar al-Qur'ān al-Karīm*, al-Shāriqah : Jāmi'at al-Shāriqah
- Ṭanṭāwī, M, (1998). *al-tafsīr al-Wasīṭ lil-Qur'ān al-Karīm*, al-Qāhirah : Dār Nahḍat Mišr